مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية وراء تباين الفقر في المحافظات المصرية

رانيا محمد نجيب الدريني*

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

Cross Mark

الملخص

أوضحت نتائج هذا البحث، أنه من بين 132 عاملا من العوامل ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية والزراعية، كان هناك نحو خمسين عاملاً ترتبط إرتباطاً معنوياً بنسبة السكان الفقراء في المحافظات المصرية. الأمر الذي يعني أن العوامل المؤثرة على الفقر أو المتأثرة به هي في واقع الأمر عوامل متعددة ومتشعبة. وليس ما ورد في هذا البحث سوى جانب من تلك العوامل التي أمكن الحصول على بياناتها. وبطبيعة الحال هناك عوامل أخرى لم يشملها هذا البحث وبخاصة ما يتعلق منها بالجوانب الفكرية والثقافية والقيم والمعتقدات السائدة لدى السكان.من بين العوامل المرتبطة بظاهرة الفقر ما يمكن إعتباره نتيجة لحالة الفقر ومظهراً من مظاهره، كما هو الحال بالنسبة لأوضاع المسكن وملحقاته، وإلى حد ما العوامل المتعلقة باستخدام الهاتف المحمول أو أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت. وأما العوامل الأخرى فهي في معظمها عوامل متشابكة مع حالة الفقر مؤثرة فيها ومتأثرة بها. وهذه هي العوامل الأكثر أهمية التي تتطلب معالجتها والتعامل معها بشكل مباشر ضمن البرامج والسياسات التي تستهدف الحد من مشكلة الفقر. في ضوء ما شهدته السنوات الخمس عشرة الأخيرة، فإن الفقر في مصر يزداد تمدداً وانتشاراً عاماً بعد آخر، وتكاد ظلالها القائمة تحجب خلفها رؤية ما يمكن أن يتحقق من إنجازات تنموية على الصعيد الوطني، وتقلل من الإنعكاسات الواقعية لتلك الإنجازات لدى الطبقات المتوسطة والفقيرة من السكان. ومن ثم فإن الأمر يتطلب تدخلات جاده وغير تقليدية للمواجهة الحاسمة لمواجهة ظاهرة الفقر، من خلال البرامج والسياسات والمشروعات التي تعالج العوامل المسببة له، وليس فقط مع مظاهره والعوامل الناجمة عنه.

الكلمات الداله: ظاهرة الفقر، العوامل الاقتصادية ، العوامل الديموغرافية و التركيز النطاقي

المقدمه

يعتبر الفقر من بين المصطلحات التي تعددت مفاهيمها وتشعبت أبعادها، فشملت الجوانب الإقتصادية والجوانب الإجتماعية والجوانب الفكرية والثقافية، والإعتبارات الجغرافية والمناطقية، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية للدول، وربما تعدت ذلك إلى ما يتعلق بالآثار المترتبة على برامج الإصلاحات الإقتصادية وبعض الإلتزامات والإتفاقيات الخاصة بالهيئات والمنظمات الدولية، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التجارة الدولية أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو غيرها.

وفي مصر تشير الإحصاءات الخاصة بمعدلات الفقر إلى إتجاه تلك المعدلات على المستوى الوطني نحو التزايد المستمر خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. كما تشير أيضاً إلى أن المناطق الريفية تمثل البيئة الحاضنة للنسب الأعلى من السكان الفقراء، حيث يوجد نحو 78% من جملتهم في تلك المناطق. ومن جهة أخرى تشير تلك الإحصاءات إلى أن النسب الأعلى للفقر تختص بها بعض المحافظات دون بعضها الآخر، لتصبح ظاهرة الفقر وكأنها حاله مزمنه ومتوطنه في بعض المحافظات. الأمر الذي ينسحب عليه مفهوم الحلقات المفرغه أو الخبيثة للفقر في الفكر التنموي.

ومن الملاحظ أن هذه التطورات السلبية في نسب الفقر، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات، لا تتسق بأي حال مع ما توجهه الدولة من الجهود والإهتمامات المتزايدة لمواجهة ظاهرة الفقر والحد من معدلاته، ومن التوسع في شبكات الضمان الإجتماعي التي تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة، بالإضافة إلى البرامج الشاملة والمشروعات القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بما تنطوي عليه من الإستهداف الجغرافي للمناطق الأكثر فقراً.

كما يأتي إهتمام مصر بمواجهة ظاهرة الفقر اتساقاً مع التزاماتها بتحقيق الغايات والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (2030)، والتي يتضمن الهدف الأول منها أن "يتم بحلول عام 2030 القضاء على الفقر الحاد"المدقع"[1]، وخفض نسبة الفقر وفق المعايير الوطنية إلى النصف على الأقل". وفي هذا الإطار، اهتمت مصر في وثيقتها الوطنية لاستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر2030) بالتأكيد على الإتساق والتناسق مع الأهداف التنموية الأممية، وعلى أن يتم خفض السكان الفقراء- وفقاً لمقياس الفقر الوطني- من 26.3% في عام 2013/12 إلى 23% عام 2020 ثم إلى 15% عام 2030 .

غير أن تطورات الأمور- على أرض الواقع- تبدو على خلاف ما طمحت إليه تلك الأهداف الإستراتيجية، حيث ارتفعت نسبة الفقراء في مصر من 26.3% عام 2013/12 إلى 27.8% عام 2015 ثم إلى 32.5% عام 2018. كما ظلت المحافظات الأكثر فقراً تراوح مواقعها المتأخرة في الترتيب العام للمحافظات.

من هذا المنطلق، يهتم هذا البحث بالقاء بعض الضوء على مجموعة العوامل الإقتصادية والإجتماعية، بغرض الوقوف على طبيعة ومدى علاقتها بظاهرة الفقر عامة، وبتركزها في بعض المحافظات على وجه الخصوص.

المشكلة البحثية:

توضح البيانات والمعلومات التي تصدرها الجهات الرسمية، تطور نسبة الفقراء في مصر وارتفاعها. فقداتجهت نسبة السكان الفقراء نحو التزايد المستمر حيث كانت هذه النسبة تبلغ 19.6% عام 2005/04، ارتفعت إلى 32.5% عام 2018 وكذا ارتفاع نسب الفقراء و تردي أوضاع الفقر في أهم المحافظات التي كانت- تقليدياً- ذات نسبة منخفضة من السكان الفقراء، كما هو الحال في محافظة القاهرة التي ارتفعت هذه النسبة بها من 4.6% عام 2005 إلى 31.1% عام 2018 وفي محافظة دمياط من 2.6% عام 2005 إلى 14.6% عام 2018، وفي المقابل لم تتحسن أوضاع المحافظات الأكثر فقراً، وإنما استمرت تحتل مواقع الصدارة في هذا الشأن، حيث زادت نسبة السكان الفقراء في محافظة أسيوط من 60.6% عام 2005 إلى 66.7% عام 2018، وبطبيعة الحال هناك العديد من العوامل، وبخاصة الإقتصادية والإجتماعية، التي يفترض أنها تقترن بمعدلات الفقر وتدور في فلكها ارتفاعاً أو انخفاضاً. وفي هذا الإطار تتبلور المشكلة البحثية في تعذر التحديد الواضح لطبيعة ومدى قوة العلاقة فيما بين كل من العوامل العديدة التي يمكن، أو يحتمل، أن تؤثر في أو تتأثر بمستويات الفقر في المحافظات المصرية.

الهدف البحثي:

في ضوء المشكلة البحثية، فإن الهدف الذي يتوخاه هذا البحث يتمثل في تحديد أهم العوامل والمتغيرات، وبخاصة ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية، التي ترتبط ارتباطاً معنوياً مع نسب الفقر في المحافظات المصرية، وتتفاعل مع ظاهرة الفقر في علاقة ملحوظة من الإعتماد والتأثير المتبادل. ومن ثم ترتيب الأولويات لتلك العوامل من حيث أهميتها وقوة علاقتها بتلك الظاهرة. الأمر الذي يمكن أن يسفر عن وضع بعض المقترحات والتوصيات المرتكزة على أسس علميه وقياسات إحصائية، والتي تساعد متخذي القرارات وصانعي السياسات في تحديد أهم سبل ومجالات التدخل التنموي الأكثر ملاءمة وفاعلية للحد من الفقر في مصر بوجه عام، ولمواجهة حالاته المزمنه والمتوطنه في المحافظات الأكثر فقراً على وجه الخصوص.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: dr.rania.eldriny@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.178240

الطريقة البحثية والبيانات المستخدمة

أولاً: الطريقة البحثية وخطواتها:

تتلخص خطوات الطريقة البحثية التي اتبعت في هذا البحث فيما يلي:

1- تم الاعتماد على إختيار مجموعة واسعة من المتغيرات التي تعكس أوضاعاً إقتصادية واجتماعية للسكان في المحافظات المصرية المختلفة، والتي يمكن أن يكون لها- بدرجة أو أخرى- علاقة من التأثير المتبادل مع نسبة الفقراء في تلك المحافظات، وقد بلغ عدد هذه المتغيرات 132 متغيراً من البيانات المتاحة التي شملت السمات الديموغرافية والأحوال التعليمية والظروف السكنية والحالة الإجتماعية، والأوضاع الزراعية.

وقد كانت أهم أسباب أخذ هذه العوامل والمتغيرات في الإعتبار من المنظور البحثي ما يلي:

أ- أنه توافرت عنها بيانات إحصائية حديثة نسبياً ومن مصادر رسمية.

ب- أن البيانات المتاحة لها تتوافر على مستوى المحافظات المصرية.

جـ- أن يكون كل من هذه العوامل والمتغيرات مرشحاً- من وجهة النظر الموضوعية- ليكون على علاقة بدرجة أو أخرى بظاهرة الفقر وبارتفاع أو انخفاض نسبة انتشار تلك الظاهرة بين السكان في المحافظات المختلفة.

2- تم الاعتماد على قياس معاملات الإرتباط البسيطة فيما بين كل من المتغيرات موضع البحث وبين نسبة الفقر في المحافظات في كل من عامي 2015 ، 2018. ومن ثم فقد جرى تحديد مستوى المعنوية الإحصائية لمختلف معاملات الإرتباط الناتجة.

3- تم تصنيف المتغيرات موضع البحث وفقاً لقيمة معامل الإرتباط ومستوى المعنوية الإحصائية لكل منها. وكان هذا التصنيف على النحو التالي:

أ- متغيرات ذات علاقة إرتباط معنوية إحصائياً مع نسبة الفقر في المحافظات لكل من العامين 2015 ، 2017. وقد تحدد مستوى المعنوية عند 0.05 أو أعلى من ذلك حتى يمكن اعتبار العلاقة لها مصداقيتها وقبولها من وجهة النظر البحثية.

ب- متغيرات ذات علاقة ارتباط غير معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث اعتبرت علاقة هذه المتغيرات بنسبة الفقر غير ذات دلالة موضوعية يمكن قبولها من وجهة النظر البحثية. ومن ثم لم يجر الإعتداد بعلاقة تلك المتغيرات بظاهرة الفقر.

ثانياً: البيانات المستخدمة:

سعى هذا البحث إلى أن يتناول أكبر عدد ممكن من العوامل ذات الطبيعة الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن يكون لها علاقة- بدرجة أو أخرى- بظاهرة الفقر وتباين نسبة الفقر في المحافظات المصرية. وقد كان المحدد في هذا الشأن- وفق ما سبقت الإشارة إليه- هو توافر بيانات متاحة حول تلك العوامل ضمن إصدارات إحصائية رسمية، وأن تكون بياناتها مفصلة على مستوى المحافظات. وقد شمل هذا البحث 132 من العوامل المشار إليها، وقد جرى تصنيفها ضمن ست مجموعات على النحو التالي:

1- مجموعة عوامل متعلقة بالأوضاع الديموغرافية:

وقد تضمنت هذه المجموعة معدل نمو السكان، معدل المواليد لكل ألف نسمة، معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة، متوسط عدد أفراد الأسرة، النسبة المئوية لسكان كل من الريف والحضر، النسبة المئوية للسكان ضمن بعض الفئات العمرية، النسبة المئوية لانتشار الصعوبات الوظيفية، نسبة النوع (ذكور/ إناث)، الكتلة السكانية (فرد / كم2) نسبة حالات الطلاق وحالات الترمل. وقد جرى تفصيل بعض العوامل بحسب النطاق (جمله / حضر / ريف)، و/ أو بحسب النوع (ذكور/ إناث). وقد بلغ عدد العوامل ضمن هذه المجموعة 24 عاملاً.

2- مجموعة عوامل متعلقة بالأوضاع الزراعية:

وقد اشتملت هذه المجموعة على عوامل مختلفة منها متوسط مساحة الحيازة الزراعية، متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة، النسبة المئوية للحيازات العائلية (التي تعتمد فقط على العمالة الأسرية)، نسبة الحيازات التي تحوزها الإناث، نسبة المساحة المزروعة بحسب مصدر الري (نيلي- جوفي- أمطار- صرف زراعي)، نسبة المساحات المزروعة تحت الصوب إلى جملة المساحة الزراعية، متوسط الإنتاجية الفدانية من بعض الحاصلات الرئيسية (قمح، برسيم، خضر وفاكهة، طماطم، برتقال)، النسبة المئوية للحيازات بحسب نمط الحيازة (مملوكة- مستأجرة- مشاركة)، نسبة مساحة الأراضي الزراعية الجديدة إلى جملة مساحة الأراضي الزراعية. وقد بلغ عدد العوامل ضمن هذه المجموعة 25 عاملاً.

3- مجموعة عوامل متعلقة بالأوضاع التعليمية:

وتضمنت هذه المجموعة ما يتعلق بنسب الأمية، نسب عدم الإلتحاق بالتعليم، نسب التسرب من التعليم، نسب الحاصلين على مؤهل جامعي. وقد تشعبت هذه العوامل أو بعضها بحسب النطاق (جمله / حضر/ ريف)، أو بحسب النوع (ذكور/ إناث)، أو بحسب أسباب التسرب من التعليم (رغبة الأسرة – رغبة الفرد – العمل ...إلخ). وقد بلغ عدد العوامل ضمن هذه المجموعة 45 عاملاً.

4- مجموعة عوامل متعلقة بأحوال المسكن وملحقاته:

وشملت هذه المجموعة ما يعكس كلاً من معدل التزاحم في المسكن (فرد / غرفة)، وطبيعة حيازة المسكن (ملك – إيجار)، وما إذا كان المسكن يعتمد على حمام مشترك أو لا يوجد، وما إذا كان يعتمد على مطبخ مشترك أو لا يوجد، وقد جرى تفصيل بعض تلك العوامل بحسب النطاق (جمله / حضر / ريف). وقد اشتملت هذه المجموعة على 14 عاملاً.

5- مجموعة عوامل متعلقة ببعض الخدمات الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية:

حيث شملت كلاً من نسبة المساكن المتصلة بوسيلة للصرف الصحي، ومعدل القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي لكل مائة ألف من السكان، ونسبة الأسر التي يتوافر لها كهرباء من الشبكة العامة، ومتوسط نصيب الفرد من مياه الشرب المنتجه، ونسبة المستفيدين من التأمين الصحي، ونسبة المستفيدين من تمويل المشروعات متناهية الصغر، ومتوسط نصيب الفرد من قيمة المساعدات التي تقدمها وزارة التضامن، ومتوسط نصيب الفرد من المنصرف على خدمات الجمعيات الأهلية، وعدد مراكز الشباب والأندية لكل مائة ألف نسمة. وفي بعض العوامل جرى تصنيفها بحسب النطاق (جمله / حضر / ريف). وقد تضمنت هذه المجموعة 16 عاملاً.

6- مجموعة عوامل متعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

وشملت هذه المجموعة ما يتعلق بنسبة استخدام الأفراد لكل من الهواتف المحمولة والحاسبات الآلية وشبكة الإنترنت. وتوزعت هذه العوامل بحسب النطاق (جمله / حضر / ريف). وقد بلغ عدد العوامل ضمن هذه المجموعة ثمانية عوامل.

ومن الجدير بالذكر أن البيانات الخاصة ببعض العوامل قد توافرت من مصادرها الأصلية بالصورة التي عالجها البحث، بينما جرى تحويل بعض البيانات إلى نسب أو معدلات وذلك بنسبتها إلى متغيرات أخرى. مثل نسبتها إلى جملة السكان، أو إلى جملة المساحة الزراعية، وهكذا.

وترجع البيانات الخاصة بمختلف العوامل إلى عام 2017، فيما عدا مجموعة العوامل الزراعية فقد كان بعضها يرجع إلى عام 2017، بينما بعضها يرجع إلى عام 2010 وهي العوامل التي لا تتوافر إلا من نتائج التعدادات الزراعية التي كان آخرها في عام 2009 / 2010. مثل العوامل المتعلقة بمصدر الري أو الأوضاع الحيازية، أو المزارع التي تعتمد فقط على العمالة الأسرية.

وأما بالنسبة للبيانات الخاصة بنسبة الفقر في المحافظات، فقد جرى الإعتماد على ما أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في هذا الشأن بالنسبة لكل من عامي 2015 ، 2018. حيث روعي في البحث أن يجرى حساب معاملات الإرتباط للمتغيرات موضع البحث مع نسبة الفقر في المحافظات في كل من العامين المذكورين، وليس أحدهما فقط، من أجل التحقق من استقرار علاقة الإرتباط في كلا العامين المذكورين، سواء من حيث طبيعة العلاقة (موجبة أو سالبة) أو من حيث قوة العلاقة (معنوية أو غير معنوية).

النتائج و المناقشات

عرض ومناقشة النتائج البحثية:

يمكن عرض ومناقشة النتائج التي أسفر عنها البحث في النقاط الرئيسية التالية:

1- على المستوى العام في مصر:

اتجهت نسبة السكان الفقراء نحو التزايد المستمر خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة (منذ عام 2005)، حيث كانت هذه النسبة تبلغ 19.6% عام 2005/04، ارتفعت تباعاً إلى 21.6% عام 2011/10، 26.3% عام 2013/12، 27.8% عام 2015 ثم إلى 32.5% عام 2018. جدول (1).

ومن الملاحظ أن هذه الزيادات تواصلت خلال السنوات قبل أحداث يناير 2011، وأيضاً فيما بعدها. فلم تتأثر إيجابياً بما تحقق من المعدلات المرتفعة نسبياً للنمو الإقتصادي التي تحققت خلال السنوات السابقة لعام 2011، كما لم تتحسن نتيجة ما شهدته السنوات القليلة الأخيرة من جهود التنمية ومشروعات المرافق والبنيات الأساسية، وما صاحب ذلك من بعض التحسن في مؤشرات الإقتصاد الكلي. الأمر الذي يشير إلى أن أوضاع الفقر في مصر لا تتوافق بالضرورة مع المسار التنموي على الصعيد الوطني العام. ومن ثم فإن معالجة تلك الأوضاع قد تتطلب من التدخلات (البرامج

والمشروعات والسياسات) ما يتطابق بالضرورة مع نظيرتها التي تستهدف زيادة معدلات التنمية على مستوى الإقتصاد الكلي.

جدول 1. النسبة المئوية للفقراء من إجمالي سكان جمهورية مصر العربية وفقاً لخط الفقر الوطني خلال الأعوام 2005 ، 2010،2013، 2015 ، 2018:

المحافظات	2005	2010	2013	2015	2018
القاهرة	4.6	10	18	18.5	31.1
الاسكندرية	8	11	12	11.6	21.8
بورسعيد	7.6	6	19	6.7	7.6
السويس	2.4	3	5	17.1	20
دمياط	2.6	3	10	18	14.6
الدقهلية	7	12	14	15.1	15.2
الشرقية	28.2	12	14	14.1	24.3
القليوبية	11.2	22	21	13.1	20.1
كفر الشيخ	13.2	14	18	19.4	17.3
الغربية	6.1	8	11	16.5	9.4
المنوفية	17.5	16	15	16	26
البحيرة	20.5	23	20	23.7	47.7
الاسماعيلية	6.4	18	15	24.1	32.4
الجيزة	13.1	18	32	28.6	34
بني سويف	45.4	38	39	43.1	34.4
الفيوم	12	41	36	35.7	26.4
المنيا	39.4	32	30	56.7	54.7
أسيوط	60.6	69	60	66	66.7
سوهاج	40.7	59	55	65.8	59.6
قنا	33.7	51	58	57.8	41.2
أسوان	23.9	54	39	48.6	46.2
الأقصر	60.5	39	47	41.2	55.3
إجمالي الجمهورية	19.6	21.6	26.3	27.8	32.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ، أعداد متفرقة.

2- على مستوى المحافظات:

وفق بيانات نسبة الفقر في عام 2005/04 كانت بعض المحافظات تتميز بانخفاض نسبة الفقر بها. منها على سبيل المثال محافظات القاهرة والأسكندرية والسويس ودمياط، بينما كان بعضها الآخر يعد من المحافظات ذات النسب المرتفعة للسكان الفقراء، منها على سبيل المثال محافظات أسيوط وسوهاج. أسفرت التطورات حتى عام 2018 عن ظاهرة بالغة الأهمية تمثلت في تردي أوضاع الفقر في أهم المحافظات التي كانت- تقليدياً- ذات نسبة منخفضة من السكان الفقراء، كما هو الحال في محافظة القاهرة التي ارتفعت هذه النسبة بها من 4.6% عام 2005 إلى 31.1% عام 2018. أي ما يزيد على ستة أمثال ما كانت عليه. كما ارتفعت في محافظة الأسكندرية من 8% إلى 21.8%، وفي محافظة السويس من 2.4% إلى 20%، وفي محافظة دمياط من 2.6% إلى 14.6% وذلك في العامين المذكورين على الترتيب.

وفي المقابل لم تتحسن أوضاع المحافظات الأكثر فقراً، وإنما استمرت تحتل مواقع الصدارة في هذا الشأن، حيث زادت نسبة السكان الفقراء في محافظة أسيوط من 60.6% عام 2005 إلى 66.7% عام 2018، ومحافظة سوهاج من 40.7% إلى 59.6%. وبالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت نسبة السكان الفقراء بكل منها بعض التقلبات بين الإرتفاع والإنخفاض خلال السنوات ما بين عام 2005 وعام 2018 دونما إتجاه ملحوظ أو مستقر نحو التحسن في أي منها.

وفي محصلة الأمر، فإن مثل تلك التطورات تعكس حالة بالغة الخطورة لزيادة كتلة السكان الفقراء في غالبية المحافظات، واتساع دائرة النسب المرتفعة للفقر لتشمل محافظات حضرية كمحافظات القاهرة والأسكندرية ذات المستويات الأفضل من حيث المرافق والخدمات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك من حيث البنيات الأساسية.

3- أهم العوامل المرتبطة بظاهرة الفقر:

من بين العوامل العديدة التي شملها البحث بالدراسة والتحليل والتي عددها حوالي 132 عاملاً: أوضحت النتائج أن هناك 49 عاملاً، تندرج ضمن ستة مجموعات، تقترن بظاهرة الفقر على مستوى المحافظات، مؤثرة فيها أو متأثرة بها، أو متشابكة معها في علاقة من التأثير المتبادل، وذلك وفق علاقة ارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى 0.05 أو أعلى من ذلك[ii]. ويمكن عرض العوامل ذات العلاقة المعنوية ضمن المجموعات المختلفة على النحو التالي:

عوامل متعلقة بالأوضاع الديموغرافية:

هذه المجموعة من العوامل يوضح نتائجها الجدول رقم (2). وتعتبر علاقة هذه العوامل بظاهرة الفقر ونسبة إنتشاره من العلاقات المتشابكة التي تنطوي على تأثير متبادل، حيث يعد كلاً منها سبباً للفقر ونتيجة له في آن واحد. ويمكن تلخيص نتائجها فيما يلي:

أ- يمثل معدل المواليد لكل ألف نسمة أحد العوامل الأكثر أهمية من حيث علاقته بنسبة السكان الفقراء في المحافظات، سواء من حيث قيمة معامل الإرتباط الموجب أو من حيث مستوى معنويته. وتبلغ قيمة هذا المعدل أدناها في محافظة بورسعيد (19.1) متسقاً مع كونها المحافظة الأدنى من حيث نسبة السكان الفقراء. بينما تبلغ أعلاها في محافظة أسيوط (33.2) وهي المحافظة الأعلى في نسبة السكان الفقراء. وتتسق هذه العلاقة أيضاً مع نظيرتها الخاصة بمعدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة.

ب- يأتي متوسط عدد أفراد الأسرة في المرتبة التالية من حيث أهمية وقوة علاقته مع نسبة السكان الفقراء في المحافظات، سواء كانت هذه العلاقة على المستوى العام للمحافظة، أو على مستوى حضر المحافظة، أو ريف المحافظة.

جدول 2. العوامل الديموغرافية ذات العلاقة المعنوية بظاهرة الفقر في مصر

مجموعة المتغيرات الديمغرافية	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018	متوسط قيمة المؤشر على	معامل	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	مستوى الجمهورية	الاختلاف	القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
معدل المواليد لكل 1000 نسمة	0.930	**	0.840	26.8	15.0	19.1	بورسعيد	33.5	أسيوط
معدل الزيادة الطبيعية لكل 1000 نسمة	0.900	**	0.790	21.1	21.2	13.1	بورسعيد	27.5	أسيوط
متوسط عدد أفراد الأسرة	0.800	**	0.670	4.0	5.3	3.7	القاهرة	4.5	أسوان
متوسط عدد أفراد الأسرة بالحضر	0.680	**	0.540	3.9	4.9	3.67	القاهرة	4.4	سوهاج
النسبة المئوية للسكان الريفيين	0.475	**	0.368	57.6	50.0	1.3	الاسكندرية	82.0	المنيا
متوسط عدد أفراد الأسرة بالريف	0.400	*	0.360	4.2	35.4	3.9	الغربية	4.9	الاسكندرية
% لانتشار الصعوبات الوظيفية بين السكان (الريف)	0.420	*	0.370	9.7	35.7	6.6	الاسكندرية	11.9	كفر الشيخ
% للسكان في الفئة العمرية (15-60)	-0.594	**	-0.401	61.3	3.7	56.7	الفيوم	66.6	القاهرة
معدل المواليد لكل 1000 نسمة	0.930	**	0.840	26.8	15.0	19.1	بورسعيد	33.5	أسيوط

المصدر: 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، 2018 .

*** تعني مستوى المعنوية عند 0.05**

**** تعني مستوى المعنوية عند 0.01**

جـ- تعتبر نسبة السكان ضمن الفئة العمرية النشطة إقتصاديا (15- 60 سنة) من بين العوامل الديموغرافية الهامة التي ترتبط في علاقة سلبية معنوية مع نسبة السكان الفقراء في المحافظات. فبينما تبلغ نسبة السكان ضمن هذه الفئة العمرية نحو 61.3% على المستوى العام لمختلف المحافظات، فإنها ترتفع إلى 66.6% في محافظة القاهرة وتبلغ أدنى مستوياتها في محافظة الفيوم بنسبة 56.7%.

د- يساهم إنتشار الصعوبات الوظيفية بين السكان، وبخاصة في المناطق الريفية، مساهمة ذات تأثير معنوي على نسبة السكان الفقراء. حيث يرتبط هذان المتغيران معاً ارتباطاً معنوياً موجباً. وتبلغ نسبة إنتشار الصعوبات الوظيفية أدناها في محافظة الأسكندرية (6.6%) بينما تبلغ أقصاها في محافظة كفر الشيخ (11.9%).

عوامل متعلقة بالأوضاع التعليمية:

يغلب على هذه العوامل- مثل سابقتها- أنها تتشابك مع ظاهرة الفقر في علاقة من التأثير والإعتماد المتبادل، في إطار ما يعرف بالحلقات التنموية المفرغة أو الخبيثة. ويوضح الجدول (3) علاقات الإرتباط المعنوية للعوامل ضمن هذه المجموعة، والتي يمكن عرض أهم نتائجها على النحو التالي:

أ- يمثل العامل الخاص بنسبة من لا يلتحقون بالتعليم (4 سنوات فأكثر) العامل الأكثر أهمية ضمن هذه المجموعة. ذلك أن هذا العامل يمثل جذور ظاهرة

إنتشار الأمية. وقد تبين أن نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم على مستوى المحافظات المختلفة نحو 23.9%. هذه النسبة ترتفع في محافظة المنيا إلى حوالي 32.5% بينما تنخفض إلى 14.9% في محافظة بورسعيد. ويلتحق بهذا العامل، ويتسق معه من حيث طبيعة إرتباطه بنسبة السكان الفقراء في المحافظات كلاً من نسبة عدم الإلتحاق بالتعليم في الحضر، وفي الريف، ومن الذكور، ومن الإناث، لتشكل جميعها منظومة واحدة من العوامل التي ترتبط إرتباطاً موجباً ومعنوياً مع نسبة السكان الفقراء.

ب- تمثل نسبة الأمية بتنويعاتها المختلفة (على الصعيد العام للمحافظة أو على مستوى الريف أو الحضر أو بين الإناث أو الذكور) أحد أهم العوامل المرتبطة تلازمياً مع نسبة السكان الفقراء في علاقات من الإرتباط الموجبة والمعنوية إحصائياً. وتعتبر الأمية نتيجة مباشرة لظاهرة عدم الإلتحاق بالتعليم وأيضاً التسرب من التعليم في مراحله المبكرة. وتشير البيانات إلى أن ما يقرب من ربع السكان على المستوى العام للمحافظات، ضمن الفئة العمرية (10 سنوات فأكثر) يعانون من مرض الأمية، ترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى حوالي 30.8%. وتتفاوت نسبة الأمية بين المحافظات بدرجة ملحوظة لتصل إلى حدها الأعلى في محافظة المنيا (37.2%) وفي المناطق الريفية لهذه المحافظة إلى 41.1%، وبين الإناث الريفيات في نفس المحافظة إلى 50.3%.

جـ- تساهم نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي من بين السكان البالغين في التأثير المتبادل مع نسبة السكان الفقراء. حيث تبين وجود علاقة إرتباط سالبة ومعنوية بين هذين المتغيرين. وبينما يبلغ متوسط نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي على المستوى العام للمحافظات حوالي 11.8% فإن هذه النسبة تكاد تقترب من النصف في محافظة الفيوم (6%) بينما ترتفع إلى الضعف في محافظة القاهرة (23.2%). كما تختلف هذه النسبة إختلافات ملحوظة فيما بين الذكور والإناث، وأيضاً فيما بين الريف والحضر.

جدول 3. متغيرات التعليم ذات العلاقة المعنوية بظاهرة الفقر في مصر:

مجموعة متغيرات التعليم	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018		متوسط قيمة المؤشر على مستوى الجمهورية	معامل الاختلاف	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية			القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
أ- الأمية										
% لاجمالي السكان الأميين (10 سنوات فأكثر)	0.680	**	0.620	**	25.8	26.4	14.1	بورسعيد	37.2	المنيا
% لاجمالي الاناث الأميين (10 سنوات فأكثر)	0.730	**	0.620	**	30.8	28.3	15.8	بورسعيد	45.4	المنيا
%للاناث الأميين (بالحضر)(10 سنوات فأكثر)	0.590	**	0.590	**	20.6	17.7	14.5	دمياط	27.9	بني سويف
%للاناث الأميين (ريف) (10 سنوات فأكثر)	0.550	**	0.530	**	38.9	38.9	24.0	دمياط	50.3	المنيا
% الذكور الأميين (جملة) (10 سنوات فأكثر)	0.580	**	0.520	**	21.1	24.9	12.5	بورسعيد	29.5	المنيا
% للذكور الأميين (ريف) (10 سنوات فأكثر)	0.450	**	0.430	*	25.9	38.1	16.1	أسوان	32.4	المنيا
% لاجمالي السكان الأميين (حضر) (10 سنوات فأكثر)	0.440	**	0.420	*	17.7	16.8	12.5	الاسماعيلية	23.7	بني سويف
% الأميين (ريف) (10 سنوات فأكثر)	0.520	**	0.490	**	32.2	38.2	22.1	أسوان	41.1	المنيا
ب- الالتحاق بالتعليم:										
% للسكان الذين لم يلتحقوا بالتعليم (4سنوات فأكثر)	0.740	**	0.690	**	23.9	21.6	14.9	بورسعيد	32.5	المنيا
% لاجمالي الاناث الذين لم يلتحقوا بالتعليم (4 سنوات فأكثر)	0.780	**	0.730	**	27.4	24	16.1	بورسعيد	38.5	المنيا
%لاجمالي الذكور الذين لم يلتحقوا بالتعليم(4 سنوات فأكثر)	0.640	**	0.600	**	20.5	19	13.8	بورسعيد	26.9	المنيا
% لسكان الريف الذين لم يلتحقوا بالتعليم (4 سنوات فأكثر)	0.520	**	0.510	*	28.1	38	20.7	دمياط	35.7	الاسكندرية
% لسكان الحضر الذين لم يلتحقوا بالتعليم (4 سنوات فأكثر)	0.400	*	0.440	**	18.1	12.2	14.3	الاسماعيلية	21.9	بني سويف
ج- الحصول على مؤهل جامعي										
%لاجمالي الحاصلين على مؤهل جامعي	-0.670	**	-0.550	**	11.8	36.1	6.0	الفيوم	23.2	القاهرة
% لاجمالي الاناث الحاصلين على مؤهل جامعي	-0.700	**	-0.600	**	10.8	40.9	5.3	المنيا	21.9	القاهرة
% لاجمالي الذكور الحاصلين على مؤهل جامعي	-0.630	**	-0.500	**	12.8	32.8	6.5	الفيوم	24.4	القاهرة
% لاجمالي سكان الحضر الحاصلين على مؤهل جامعي	-0.450	**	-0.420	*	18.5	16.5	11.3	أسوان	23.2	القاهرة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.

عوامل متعلقة بأحوال المسكن:

يمكن النظر إلى هذه العوامل على أنها تمثل مظهراً من أبرز المظاهر التي تسفر عنها حالة الفقر، بأكثر من كونها من بين أسبابه. غير أن أهمية هذه العوامل ترجع إلى كونها من بين أهم القرائن والمؤشرات الداله على حالة الفقر وعلى الفئات والأسر التي تعاني منها. ويوضح الجدول (4) العوامل ضمن هذه المجموعة التي تبين إرتباطها المعنوي بنسبة السكان الفقراء في المحافظات المختلفة. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ- تمثل حالات إنتشار استخدام المطبخ المشترك والحمام المشترك أو عدم وجود أي منهما ضمن المسكن، من أهم المظاهر المرتبطة إرتباطاً معنوياً موجباً بنسبة السكان الفقراء في المحافظات المختلفة. وعلى المستوى العام للمحافظات هناك نحو 9.2% من الأسر إما تستخدم مطبخاً مشتركاً أو ليس لديها مطبخ. هذه النسبة ترتفع إلى أقصى مستوياتها في ريف محافظة أسيوط (34%)، بينما تنخفض إلى 1.7% في ريف محافظة دمياط. هذا التفاوت الواسع يلاحظ أيضاً في حالة استخدام حمام مشترك أو عدم وجود حمام، والتي ترتفع إلى أقصاها (33.6%) في ريف محافظة أسيوط بينما تنخفض إلى 1.6% في ريف محافظة دمياط.

جدول 4. المتغيرات المتعلقة بأحوال المسكن ذات العلاقة المعنوية بظاهرة الفقر في مصر:

مجموعة المتغيرات المتعلقة بأحوال المسكن	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018		متوسط قيمة المؤشر على مستوى الجمهورية	معامل الاختلاف	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية			القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
%للأسر التي تستخدم مطبخ مشترك أو لايوجد لديهم (جملة المحافظات)	0.970	**	0.840	**	9.2	90.2	1.4	دمياط	26.4	سوهاج
%للأسر التي تستخدم مطبخ مشترك أو لايوجد لديهم (بالحضر)	0.850	**	0.740	**	4.2	78.7	1.7	الاسماعيلية	11.6	بني سويف
%للأسر التي تستخدم مطبخ مشترك أو لايوجد لديهم (بالريف)	0.960	**	0.850	**	13.1	82.2	1.7	دمياط	34	أسيوط
%للأسر التي تستخدم حمام مشترك أو لايوجد لديهم (جملة المحافظات)	0.970	**	0.840	**	9.1	94.9	1.7	دمياط	27.8	سوهاج
%للأسر التي تستخدم حمام مشترك أو لايوجد لديهم (بالحضر)	0.850	**	0.750	**	4.2	78.6	1.7	الاسماعيلية	11.5	بني سويف
%للأسر التي تستخدم حمام مشترك أو لايوجد لديهم (بالريف)	0.960	**	0.850	**	12.9	82.4	1.6	دمياط	33.6	أسيوط
معدل التزاحم السكني (عدد الافراد للغرفة الواحدة) - (جملة المحافظات)	0.880	**	0.740	**	1.18	7.8	1.08	الدقهلية	1.4	سوهاج
معدل التزاحم السكني (عدد الافراد للغرفة الواحدة) - (بالحضر)	0.570	**	0.700	**	1.1	6.1	1.1	القاهرة والغربية	1.3	سوهاج
معدل التزاحم السكني (عدد الافراد للغرفة الواحدة) - (بالريف)	0.510	*	0.450	**	1.2	35.7	1.1	الدقهلية	1.4	سوهاج
%للأفراد الذين يسكنون بالايجار (قديم-جديد-مفروش) (جملة المحافظات)	-0.460	**	-0.320	*	12.6	74.4	3.1	المنيا	37.4	القاهرة

المصدر: 1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.

ب- معدل التزاحم السكني (متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة) يظهر ضمن العوامل المتعلقة بالمسكن التي ترتبط إرتباطاً معنوياً وموجباً مع نسبة السكان الفقراء في المحافظات، وذلك على الرغم من الإختلافات المحدودة في هذا الشأن فيما بين المحافظات المختلفة، حيث يبلغ هذا المعدل أقصاه في محافظة سوهاج (1.4 فرد/غرفة) بينما يصل إلى أدناه في محافظة الدقهلية (1.1 فرد/غرفة). ويبلغ في الريف حوالي (1.2 فرد/غرفة) بينما ينخفض في الحضر إلى (1.1 فرد/غرفة).

جـ- تبين أن حيازة السكن عن طريق الإيجار (قديم- جديد- مفروش) ترتبط في علاقة معنوية وسالبة مع نسبة السكان الفقراء. وفيما توضحه النتائج فإن السكن بالإيجار ينتشر بدرجة أكبر في المحافظات الحضرية على العكس من المحافظات الريفية، الأمر الذي يوضح أن السكان الريفيين والفقراء يميلون بدرجة أكبر إلى إقتناء مساكنهم عن طريق التملك وتنخفض فيما بينهم حالات السكن بالإيجار. فقد بلغت نسبة الأفراد الذين يسكنون بالإيجار على المستوى العام للمحافظات المختلفة حوالي 12.6% تنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ في المحافظات الريفية وذات النسب الأعلى من السكان الفقراء، فتصل إلى أدناها في محافظة المنيا (3.1%) بينما ترتفع هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها في محافظة القاهرة (37.4%).

عوامل متعلقة بمدى توافر بعض المرافق والخدمات الأساسية:

أوضحت نتائج البحث أن نسبة السكان الفقراء في المحافظات المختلفة ترتبط معنوياً بمدى ما يتوافر لهؤلاء السكان من بعض الخدمات والمرافق الأساسية، وبصفة خاصة ما يتعلق باتصال مساكنهم بمرافق ووسائل للصرف الصحي. يضاف إلى ذلك العامل الخاص بنسبة المستفيدين من التأمين الصحي. ويـوضح الجدول (5) النتائج الخاصة بالعوامل التي أوضحت إرتباطاً معنوياً بنسبة السكان الفقراء من بين العوامل التي خضعت للدراسة ضمن هذه المجموعة. هذه العوامل التي يمكن النظر إليها باعتبارها نتيجة للفقر وللتهميش الذي يلحق بالفقراء والمناطق الفقيرة من حيث نصيبها من الخدمات والمرافق العامة. وفيما يلي عرضاً لتلك العوامل:

أ- تبين أن نسبة السكان الذين تتصل مساكنهم بوسيلة للصرف الصحي ترتبط إرتباطاً سالباً ومعنوياً عند مستويات مرتفعة بنسبة السكان الفقراء في المحافظات المختلفة، سواء كان ذلك على المستوى العام للمحافظة أو على مستوى الريف أو الحضر. كما تبين أن الإختلافات في هذه النسبة تبدو مرتفعة نسبياً لاسيما فيما بين الريف والحضر. فبينما تبلغ هذه النسبة على المستوى العام نحو 89.7% في الحضر فإنها تنخفض بشكل ملحوظ في الريف لتبلغ نحو 27.5%. كما تختلف فيما بين المحافظات لتصل إلى أقصى مستوى لها في محافظة القاهرة (98.8%) بينما تتدنى إلى حوالي 15% في محافظة قنا.

ب- إرتباطاً بالعامل السابق، تبين أن مدى توافر القدرة الفعلية لمحطات الصرف يرتبط هو الآخر بنسبة السكان الفقراء في المحافظات. حيث يبلغ المتوسط العام للقدرة الفعلية لمحطات الصرف لكل مائة ألف من السكان 11.3 ألف م3/يوم يرتفع هذا المعدل إلى حوالي (36.1) في محافظة السويس، بينما ينخفض كثيراً ليصل إلى حوالي (2.1) في محافظة أسيوط.

جـ- أوضحت النتائج أن نسبة المستفيدين من السكان بخدمات التأمين الصحي ترتبط سلباً ومعنوياً بنسبة السكان الفقراء. الأمر الذي قد يعزي إلى عوامل مختلفة منها غياب أو ضعف ثقافة التأمين الصحي لدى الفقراء، أو ضعف قدرتهم على تحمل نفقات هذا التأمين. كما يعزي أيضاً إلى قصور السياسات الخاصة بالتأمين الصحي وإتاحته للفقراء بشروط ميسرة. وتنخفض نسبة المستفيدين من التأمين الصحي إلى حوالي 47.9% في محافظة الأقصر، بينما ترتفع إلى حوالي 55.3% في محافظة السويس

جدول 5. المتغيرات المتعلقة بالمرافق والخدمات الأساسية ذات العلاقة المعنوية بظاهرة الفقر في مصر

مجموعة المتغيرات المرافق والخدمات الأساسية	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018		متوسط قيمة المؤشر على مستوى الجمهورية	معامل الاختلاف	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية			القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
% لمن يتصل مسكنهم بوسيلة صرف صحي (جملة المحافظات)	-0.780	**	-0.740	**	53.9	49.3	15.0	قنا	98.8	القاهرة
% لمن يتصل مسكنهم بوسيلة صرف صحي (بالحضر)	-0.770	**	-0.760	**	89.7	14.0	55.5	أسيوط	98.8	القاهرة
القدرة الفعلية لمحطات الصرف / عدد السكان بال 100 ألف نسمة	-0.520	**	-0.440	**	11.3	96.2	2.1	أسيوط	36.1	السويس
% للمستفيدين من التأمين الصحي(جملة المحافظات)	-0.430	**	-0.300	n.s	50.9	4.4	47.9	الأقصر	55.3	السويس
% لمن يتصل مسكنهم بوسيلة صرف صحي بالريف) (	-0.400	*	-0.510	**	27.5	74.0	1.2	الأقصر	78.5	الدقهلية

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، 2018 .
*** تعني مستوى المعنوية عند 0.05**
**** تعني مستوى المعنوية عند 0.01**
N. غير معنوي .

عوامل متعلقة باستخدام وسائل الإتصالات والمعلومات:

أوضحت النتائج البحثية أن نسبة السكان الفقراء ترتبط بدرجة عالية بالمؤشرات التي تعكس درجة إنتشار واستخدام وسائل الإتصالات والمعلومات، مثل الهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت. وإذا كان هذا الإرتباط يعكس في أحد جوانبه ضعف قدرة الفئات الفقيرة- مادياً ومعرفياً- على اقتناء واستخدام الأدوات الخاصة بهذه الوسائل، إلا أن الجانب الأكثر أهمية يتمثل في ضعف إمكانية هذه الفئات في التواصل مع مصادر المعرفة والثقافة والمعلومات، ومن ثم تفاقم ظاهرة الفقر لاسيما في جوانبها الفكرية والثقافية. ويوضح الجدول (6) النتائج الخاصة بالعوامل ضمن هذه المجموعة التي ترتبط معنوياً وسلبياً مع نسبة السكان الفقراء. والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- ترتبط نسبة مستخدمي الهاتف المحمول إرتباطاً سالباً ومعنوياً بنسبة السكان الفقراء في المحافظات المختلفة. فبينما تبلغ هذه النسبة حوالي 65.4% على مستوى العام لمختلف المحافظات فإنها تتراجع إلى حدها الأدنى في محافظة المنيا (53.3%) مقارنة بحوالي 80.8% كحد أعلى في محافظة بورسعيد.

ب- على غرار إستخدام الهاتف المحمول، تأتي النتائج الخاصة باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت. فكلاهما ترتبط سلباً ومعنوياً بنسبة السكان الفقراء. كما يلاحظ اتساع الفجوة بين المحافظات المختلفة في هذا الشأن. فبينما تبلغ نسبة المستخدمين للكمبيوتر 17% كحد أدنى في محافظة المنيا، فإنها ترتفع إلى الحد الأقصى في محافظة بورسعيد (48.6). وتبلغ نسبة استخدام الإنترنت أدناها في محافظة المنيا أيضاً (16.3%) مقارنة بحوالي 51.1% في محافظة بورسعيد كحد أعلى.

جدول 6. المتغيرات المتعلقة بوسائل الاتصال والمعلومات ذات العلاقة المعنوية بظاهرة الفقر في مصر:

مجموعة متغيرات وسائل الاتصالات والمعلومات	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018		متوسط قيمة المؤشر على مستوى الجمهورية	معامل الاختلاف	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية			القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
% للأفراد مستخدمي الهاتف المحمول " الموبايل " بالحضر	-0.740	**	-0.690	**	75.9	4.5	68.6	أسيوط	80.8	بورسعيد
% للأفراد مستخدمي الانترنت بالحضر	-0.730	**	-0.690	**	42.6	14.2	31.5	سوهاج	51.1	بورسعيد
%للأفراد مستخدمي الهاتف المحمول " الموبايل " (جملة المحافظات)	-0.670	**	-0.620	**	65.4	11.6	53.3	المنيا	80.8	بورسعيد
% للأفراد مستخدمي الكمبيوتر (جملة المحافظات)	-0.690	**	-0.600	**	29.3	32.1	17.0	المنيا	48.6	بورسعيد
%للأفراد مستخدمي الكمبيوتر بالحضر	-0.670	**	-0.630	**	42.7	11.5	32.9	الفيوم	48.6	بورسعيد
% للأفراد مستخدمي الانترنت(جملة المحافظات)	-0.680	**	-0.620	**	28.9	35.2	16.3	المنيا	51.1	بورسعيد

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.
*** تعني مستوى المعنوية عند 0.05**
**** تعني مستوى المعنوية عند 0.01**

عوامل متعلقة ببعض الأوضاع الزراعية:

تضمن البحث تحليل مدى قوة العلاقة بين نسبة السكان الفقراء في المحافظات وبين بعض العوامل المتعلقة بالأوضاع الزراعية، مثل نسبة سكان الريف، ومتوسط مساحة الحيازة الزراعية الأرضية، ونسبة الحيازات العائلية، ودرجة جودة الأراضي الزراعية كما تعكسها متوسطات الإنتاجية الفدانية لبعض الحاصلات الرئيسية، إلى غير ذلك من العوامل. إنطلاقاً من الحقيقة الخاصة بزيادة إنتشار الفقر في المناطق الريفية والزراعية. ويوضح الجدول (7) النتائج الخاصة بالعوامل ضمن هذه المجموعة التي ثبت إرتباطها المعنوي مع نسبة السكان الفقراء في المحافظات، سواء كانت تلك العوامل تمثل أسباباً لحالة الفقر، أو نتيجة لها، أو متشابكة معها في علاقات من التأثير المتبادل. ويمكن عرض هذه العوامل فيما يلي:

أ- جاءت نسبة إنتشار المزارع العائلية في مقدمة العوامل الزراعية التي ترتبط بنسبة السكان الفقراء إرتباطاً معنوياً وموجباً. وتمثل المزارع العائلية تلك المزارع التي تعتمد فقط على عنصر العمل من بين أفراد الأسرة المزرعية، وهي في الغالب مزارع صغيرة أو قزمية. تبلغ نسبة هذا النمط من المزارع حوالي 28% من جملة عدد الحيازات الزراعية على المستوى العام في مصر. إلا أنها ترتفع في المحافظات الأكثر فقراً فتصل إلى حوالي 50.2% كحد أعلى في محافظة بني سويف بينما تنخفض إلى حدها الأدنى في محافظة دمياط (8.4%).

ب- ترتبط نسبة السكان الريفيين في المحافظات المختلفة مع نسبة السكان الفقراء إرتباطاً معنوياً وموجباً، حيث ترتفع نسبة السكان الفقراء كلما زادت نسبة السكان الريفيين، أو بعبارة أخرى كلما كان النشاط الإقتصادي ومصادر كسب العيش مقترنة بالزراعة وما يرتبط بها من أنشطة ريفية. تبلغ نسبة السكان الريفيين في المتوسط العام حوالي 57.6% ولكنها ترتفع إلى أعلى مستوياتها في محافظة المنيا- وهي من المحافظات الأكثر فقراً- لتصل إلى حوالي 82%، وذلك في مقابل 1.3% كحد أدنى في محافظة الأسكندرية التي تعد من المحافظات الحضرية.

جدول 7. المتغيرات الزراعية ذات العلاقة بظاهرة الفقر في مصر:

مجموعة المتغيرات الزراعية	معامل الارتباط 2015		معامل الارتباط 2018		متوسط قيمة المؤشر على مستوى الجمهورية	معامل الاختلاف	الحد الأدنى		الحد الأعلى	
	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية			القيمة	المحافظة	القيمة	المحافظة
% للحيازات التي تعتمد على العمالة الأسرية فقط	0.520	**	0.460	**	28.0	44.1	8.4	دمياط	50.2	بني سويف
% عدد حيازات الاناث لجملة عدد الحيازات	-0.445	**	-0.339	**	4.0	48.3	1.7	سوهاج	8.9	الجيزة
% مساحة الزراعات المحمية	-0.389	*	-0.365	*	6.2	194.8	0.4	الأقصر	47.4	الدقهلية
% لحيازات الأراضي التي لا تتمتع بأي نوع من الصرف زراعي	0.400	*	0.610	**	27.8	81.5	0.1	دمياط	77.5	القاهرة
متوسط مساحة الحيازة	-0.426	*	-0.262	n.s	2.2	111.0	1.1	القليوبية	9.4	القاهرة

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التعداد الزراعي ،2010.
*** تعني مستوى المعنوية عند 0.05**
**** تعني مستوى المعنوية عند 0.01**
N.s غير معنوي .

جـ- أوضحت النتائج أن متوسط مساحة الحيازة الأرضية يرتبط بنسبة السكان الفقراء في علاقة سالبة ومعنوية. حيث يزداد هذا المتوسط في المحافظات الأقل فقراً وينخفض في المحافظات الأعلى في نسبة السكان الفقراء. فبينما يبلغ المتوسط العام للحيازة المزرعية في مصر حوالي 2.2 فدان، فإنه ينخفض إلى أدنى حدوده في محافظة القليوبية (1.1 فدان) بينما يرتفع إلى حوالي 9.4 فدان في محافظة القاهرة كحد أعلى.

د- أوضحت النتائج أيضاً أن نسبة الحيازات الزراعية الأرضية التي تحوزها الإناث ترتبط إرتباطاً معنوياً سالباً مع نسبة السكان الفقراء. وهذا العامل يعكس في واقع الأمر مدى إنتشار ثقافة عدم المساواه بين الجنسين في حقوقهم الخاصة بحيازة الأراضي الزراعية سواء بالشراء أو عن طريق الإرث، وتبلغ نسبة حيازات الإناث على المستوى العام للمحافظات حوالي 4% من جملة الحيازات، ترتفع هذه النسبة إلى حدها الأعلى في محافظة الجيزة (8.9%) بينما تتراجع إلى حدها الأدنى في محافظة سوهاج (1.7%). الأمر الذي يعكس وجود ثقافة عامة متحيزة ضد الإناث في هذا الشأن، إلا أن هذه الثقافة تبدو أكثر تغلغلاً وتشدداً في المحافظات التي تنتمي إلى المحافظات الأكثر فقراً بوجه عام.

4- إرتباط الفقر وعوامله بالمناطق الريفية:

أوضحت نتائج البحث أن مختلف العوامل ذات الإرتباط المعنوي مع نسبة السكان الفقراء ترتفع حدتها ودرجة إرتباطها بالفقر في المناطق الريفية، بينما تقل نسبياً في الحضر. ويمكن من الجداول السابق الإشارة إليها استخلاص بعض النتائج- على سبيل المثال لا الحصر- التي تدعم الإقتران الأكبر للفقر بالمناطق الريفية، وذلك على النحو التالي:

- تبلغ نسبة الأمية في الريف 32.2% مقارنة بالحضر (17.5%) مع قيمة معامل إرتباط أعلى في الريف عنها في الحضر.
- تبلغ نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم 28.1% في الريف مقارنة بحوالي 18.1% في الحضر، مع قيمة أعلى لمعامل الإرتباط.
- يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في الريف 4.2 فرداً، مقابل 3.9 فرداً في الحضر.
- تبلغ نسبة من يتصل مسكنهم بوسيلة للصرف الصحي في الريف 27.5% مقارنة بحوالي 89.7% في الحضر.
- تبلغ نسبة الأسر التي تستخدم مطبخ مشترك أو لا يوجد لديها مطبخ حوالي 13.1% في الريف مقارنة بحوالي 4.2% في الحضر، مع قيم أعلى لمعامل الإرتباط في حالة المناطق الريفية.
- تبلغ نسبة الأسر التي تستخدم حمام مشترك أو لا يوجد لديها حمام حوالي 12.9% في الريف، في مقابل حوالي 4.2% في الحضر، مع ارتفاع قيمة معامل الإرتباط في حالة المناطق الريفية.
- يرتفع معدل التزاحم في المسكن في الريف (1.2 فرد/غرفة) عنه في الحضر (1.1 فرد/غرفة).

5- إرتباط الفقر وعوامله بالإناث:

من المؤشرات الإحصائية والنتائج البحثية، يتبين أن الإناث يمثلون النوع الأكثر تأثراً واقتراناً بالعوامل المرتبطة بالفقر. الأمر الذي يعكس حالة ملحوظة من التحيز والتمييز ضد الإناث في مجالات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ترتفع نسبة الأمية بين الإناث إلى حوالي 30.8% مقارنة بحوالي 21.1% بين الذكور. تزداد الفجوة إتساعاً في المناطق الريفية حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث 38.9% مقارنة بحوالي 25.9% للذكور. مقترناً ذلك بقيم أعلى لمعاملات الإرتباط في حالة الإناث.
- تبلغ نسبة الإناث ممن لم يلتحقن بالتعليم نحو 27.4% مقارنة بنحو 20.5% للذكور، مع قيمة أعلى لمعامل الإرتباط في حالة الإناث.
- نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي تبلغ نحو 10.8%، بينما تبلغ هذه النسبة بين الذكور حوالي 12.8%. وترتفع قيمة معامل الإرتباط في الحالة الأولى عنها في الثانية.
- نسبة الإناث الحائزات لأراضي زراعية تبلغ في متوسطها العام 4% مقارنة بحوالي 96% للحائزين من الذكور.

6- التركز النطاقي لظاهرة الفقر والعوامل المرتبطة بها:

تشير البيانات الخاصة بنسبة السكان الفقراء على مستوى كل من المحافظات المختلفة (سواء في عام 2015 أو عام 2018) إلى أن المحافظات الجنوبية بدءاً من محافظة المنيا وحتى أسوان (متضمنة كل من سوهاج والأقصر وقنا) تعتبر المحافظات ذات النسب الأعلى في هذا الشأن. وفي هذه المحافظات تبدو قيمة العوامل المرتبطة بالفقر أكثر تطرفاً (إرتفاعاً أو إنخفاضاً). الأمر الذي يعزز الإعتقاد القائل بأن الفقر في مصر يعتبر أكثر تركزاً وتوطناً في بعض المناطق بالمقارنة ببعضها الآخر. ويمكن التدليل على ذلك بحالة كل من محافظتي المنيا وأسيوط- على سبيل المثال لا الحصر- وفق ما توضحه البيانات والنتائج الواردة بالجداول السابق الإشارة إليها. وذلك على النحو التالي:

أ- في محافظة المنيا تتواجد الحدود الأكثر تطرفاً للعوامل المتعلقة بالتعليم سواء من حيث إرتفاع نسب الأمية، أو إرتفاع نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم، أو بانخفاض نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا. وفي ذات المحافظة أيضاً توجد أعلى نسبة للسكان الريفيين، وأقل نسبة لمستخدمي الهاتف المحمول ومستخدمي الكمبيوتر ومستخدمي الإنترنت.

ب- في محافظة أسيوط توجد أعلى معدل للمواليد لكل ألف نسمة، وأعلى معدل للزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة، كما توجد أدنى نسبة لمن لا تتصل مساكنهم بوسيلة للصرف الصحي بالحضر، وأدنى نسبة للقدرة الفعلية لمحطات الصرف. إلى جانب أدنى نسبة لمستخدمي الهاتف المحمول بالحضر، وأعلى نسبة للأسر التي تستخدم حمام مشترك أو ليس لديها حمام في الريف.

وفي ضوء نتائج هذا البحث فإن أهم ما يمكن التوصية به في هذا الشأن ما يلي:

1. العمل على تطوير وبناء دليل وطني للفقر، يدخل في تركيبه مختلف العوامل الموضوعية الأكثر ارتباطاً به وتشابكاً معه. ذلك أن ظاهرة الفقر تبدو في واقع الأمر أعمق من أن تقاس بعدد من الدولارات أو الجنيهات للفرد في اليوم، أو بعدد السعرات الغذائية للفرد في اليوم، أو ما شابه ذلك من المؤشرات البسيطة والسطحية.
2. تتطلب المواجهة الجادة لظاهرة الفقر، وبخاصة في المحافظات والمناطق التي تبدو أنها قد استوطنتها، تصميم برنامج طموح على المستوى الوطني- يمتد لعدد مناسب من السنوات، ويستهدف بالأساس معالجة العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة والمسببة لها والمتشابكة معها في حالة

من التأثير المتبادل (الحلقات المفرغة). وأن يكون هذا البرنامج ضمن الخطط التنموية للدولة مشتملا على البرامج والمشروعات والسياسات الشاملة والمتكاملة التي تلتزم بها مختلف الوزارات والإدارات والهيئات ذات العلاقة، كل فيما يخصه. وأن تصمم لها آلية فعالة للمتابعة والتقييم.

المراجع

البنك الدولي، حل معضلة الفقر " عرض عام " ، الفقر والرخاء المشترك ، 2018

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ، أعداد 2005، 2010، 2013، 2015، 2018.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، 2017.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، 2018 .

على عبدالقادر علي ، الفقر مؤشرات القياس والسياسات ، 2005.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التعداد الزراعي ،2010.

"The Role of Inclusive Growth in Ending Extreme Poverty(2015)." Paper presented at the Sixth Meeting of the Society for the Study of Economic Inequality, University of LuxembourgLuxembourg.

Lakner, Christoph, Mario Negre, and Espen Beer Prydz(2014). "Twinning the Goals: How Can Shared Prosperity Help to Reduce Global Poverty?"Policy Research Working Paper 7106, World Bank, Washington.

Lindgren, Mattias(2015). "The Elusive Quest for the Subsistence Line. How Much Does the Cost of Survival Vary between Populations?" Comparative Institutional Analysis Working Paper, Lund University, Lund.

World Bank,(1990),world Development Report; Oxford University Press ,oxford.

World Bank,(2000),world Development Report2000/2001: Attacking Poverty; Oxford University Press ,oxford.

Major Socio - Economic Factors behind Differences of Poverty Rates in Egyptian Governorates

Rania M. N. ElDriny

Agriculture Economic Research Institute - Agricultural Research center

ABSTRACT

The research has aimed at identifying the most important factors and variables, especially those of an economic and social nature, that have a significant correlation with poverty rates in the Egyptian governorates, and interact with the phenomenon of poverty in a noticeable relationship of dependence and mutual influence. Then prioritizing those factors in terms of their importance and strength of their relationship to that phenomenon, which could result in the development of some proposals and recommendations based on scientific and statistical measurements, which help decision and policy makers in identifying the most important ways and areas of developmental intervention to reduce poverty most appropriately and effectively in Egypt in general, and to confront its chronic and endemic situations in the poorest governorates in particular.Results:1- The results of this research has shown that, out of 132 factors of economic, social, demographic, and agricultural nature, there were about 50 factors that were significantly related to the proportion of the poor population in the Egyptian governorates. Which means that the factors affecting or affected by poverty are in fact multiple and manifold factors. What is included in this research is only one of those factors whose data could be obtained. Of course, there are other factors that were not covered in this research, especially those related to the intellects, cultures, values and beliefs prevailing in the population.2- Among the factors related to the phenomenon of poverty are what can be considered as a result of the state of poverty and its manifestation, as is the case with housing conditions and its annexes, and to some extent the factors related to the use of a mobile phone, computers or the Internet. As for the other factors, they are mostly intertwined with the state of poverty and affecting on and affected by it. These are the most important factors that need to be remedied and dealt with directly within programs and policies aimed at reducing the problem of poverty.3- According to what has happened in the last fifteen years, poverty in Egypt is increasing and spreading year after year, and its existing shadows almost obscure the vision behind what can be achieved from developmental achievements at the national level, and reduces the realistic repercussions of these achievements for the middle and poor classes of the population. Hence, it requires serious and unconventional interventions to confront decisively the phenomenon of poverty, through programs, policies and projects that remedy the factors that cause it and not only its manifestations and the factors resulting from it.Recommendations:1- Working to develop and build a national guide to poverty that includes in its composition the various objective factors that are most closely related to it. Indeed, the phenomenon of poverty appears to be deeper than measured by a number of dollars or pounds per person per day, or by the number of food calories per person per day, or similar simple and superficial indicators.2- Serious confrontation with the phenomenon of poverty, especially in the governorates and regions that the phenomenon appears to have settled there, requires designing an ambitious program at the national level - extending for an appropriate number of years, and mainly aims to remedy the factors behind this phenomenon, which are causing it and intertwined with it in a state of mutual influence (vicious rings.) This program could be part of the state's development plans, including global and integrated programs, projects and policies that the various relevant ministries, administrations, and authorities are committed to, each in its own area. An effective mechanism for follow-up and evaluation of these programs should be for designed.

[i] **https://sustainabledevelopment.un.org/sdgsproposal accessed 22/07/2015.**

[ii] 1- في عرض هذه النتائج تم التجاوز عن العوامل ذات علاقة الارتباط التي جاءت معنويتها الاحصائية عند مستوى أقل من0.05 . ومن ثم لم يتم عرضها ومناقشتها